مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1530- 1544

الإدارة الالكترونية دعامة لترشيد السياسة العامة

E-governance is a pillar of policy rationalization

نوال بن قلوش، جامعة معسكر، الجزائر، nawal.benkelouche@univ-mascara.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/07 تاريخ قبول المقال: 2022/04/17 تاريخ نشر المقال: 2022/06/06

الملخص:

الإدارة هي الصورة المعبّرة عن مدى نجاح الدولة في حلّ مشكلات مجتمعها من عدمه وهي المتغيّر الوسيط بين الدولة والمجتمع وتعكس مدى قدرتها على التغلغل، فالسياسة العامة في جانب كبير منها تتوقف على الجانب التنفيذي ومدى فعّالية الجهاز الإداري الأمر الّذي يتطلب عصرنة الجهاز الإداري وتطوير منظومته الهيكلية من خلال تطبيق ما يعرف بالإدارة الالكترونية الّتي اعتبرت نموذج حديث خصص لعصرنة المرافق العامة بغية إشباع الحاجات العامة بأسرع وسيلة ممكنة وأقل تكلفة وبأفضل جودة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الالكترونية، الرقمنة، السياسة العامة، صنع القرار.

Abstract:

The administration is an expressive image on the country's success to solve its social problems or not. It is the variable median between society and the country, and it reflects the ability of the country and government to penetrate, A great part of the public policy depends on the executive side, and the effectiveness of the administrative device, It demands modernizing the administrative device, and developing its skeletal system through applying the electronic administration or the numeric administration, which is considered as a modern model that puts emphasis on modernizing the public utility in order to satisfy the general needs, through the fastest means, lower cost, and best quality.

Key words: E-governance, digitization, policy and decision-making.

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1530- 1544

المقدمة:

لقد أصبحت الرقمنة مطلبا ضروريا ألقى بتداعياته على مختلف النظم الإدارية، الأمر الّذي حتم ضرورة تكييف نظم الاتصالات والمعلومات والانتقال من أشكال الخدمة التقليدية إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي المعلوماتي بغية تحسين نوعية الخدمة العمومية، فأصبح العمل بنمط الإدارة الالكترونية توجها عالميا وسمة بارزة في العلاقات الدولية خصوصا في ظلّ التطور الهائل في تقنيات الحاسوب والاتصال الّتي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسات الانسياب السريع للبيانات.

فالتحول الالكتروني يستوجب بالدرجة الأولى السرعة والكفاءة في عملية اتخاذ القرار استجابة الإقليمية والدولية في مجال اقتصاد المعرفة وكذا التعامل مع القضايا المجتمعية بنوع من الجدّية ، وهو ما كشف عن الضرورة الملّحة لتوظيف للإدارة الرقمية عند مستوى اتخاذ القرارات والابتعاد عن تقنيات النظم التقليدية الّتي فيها هدر للوقت وضعف البدائل لتذبذب المعلومات وتضاربها، وبالتالي الإدارة الالكترونية حتمية لا بدّ منها لضمان جودة الخدمة العمومية وتحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة الأداء الوظيفي على المستوى المركزي و المستوى المحلّي على حدّ سواء.

تنع أهمية موضوع الإدارة الالكترونية كونه موضوع متشعب الأبعاد ويخصّ مختلف الميادين حيث أنّ نجاعة الدولة في تسيير كافة قطاعاتها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى جودة وعقلانية السياسات العامة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فتزايد الحاجة للإسراع بوتيرة التنمية الوطنية المستدامة حتّم ضرورة الولوج للرقمنة كدعامة أساسية، فضلا على أنّ رقمنة التحول التكنولوجي الّذي مسّ المرافق العامة يجسّد سعي الحكومات فيما فيها الحكومة الجزائرية الى تعزيز القدرة الاستجابية والتوزيعية للقيم والموارد في المجتمع.

للبحث في خلفيات موضوع الإدارة الالكترونية وطبيعة علاقتها بالسياسة العامة صيغت الإشكالية الموالية:

فيما تكمن الآليات الكفيلة بتفعيل الإدارة الالكترونية كدعامة أساسية لترشيد السياسة العامة؟

محاولة لإيجاد إجابة للإشكالية المطروحة تم طرح الفرضية الآتية: ترتهن جودة محتوى السياسة العامة بمدى التكريس العملي لمؤشرات الإدارة الالكترونية.

استجابة لمستلزمات التحليل الموضوعي للدراسة تم اعتماد مجموعة من المناهج منها: المنهج الوصفي من خلال التعريف بالإدارة الالكترونية، كذلك المنهج التاريخي الّذي تتجلى توظيفاته عند الإشارة الى التطور التاريخي للإدارة الالكترونية وكذا المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة بحكم أنّ البحث في جزء منه سلط الضوء على واقع الإدارة الالكترونية بالجزائر وجهود الدولة الجزائرية في سبيل رقمنة القطاعات الجوهرية في الدولة، بالإضافة الى اقتراب صنع القرار بحكم أنّ الدراسة خصّت دراسة العلاقة الارتباطية بين الإدارة الالكترونية وعملية رسم السياسة العامة.

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية:

تطرق الجزء الأول من الدراسة الى التعريف بالإدارة الالكترونية والبدايات الأولى للمفهوم وكذا تحديد أهم العوامل الكامنة وراء ظهوره، وهو ما تضمنته المطالب الموالية على الترتيب:

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية:

تضمن المطلب الأول من المبحث الأول التعريف بالإدارة الالكترونية وكذا الارهاصات الأولى للأخذ بهذا النمط في التسيير الإداري ليعم بقية القطاعات الأخرى.

الفرع الأول: التعريف بالإدة الالكترونية:

حسب تعريف البنك العالمي للإنشاء والتعمير BIRD فالإدارة الالكترونية مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطن للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلّقة بها والّتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة[1].

بناءا على التعريف الصادر عن البنك العالمي يتبيّن أنّ الإدارة الالكترونية تجسّد تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى المفهوم تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات وتعزيز دوره في المشاركة والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة[2]، فهي آلية فعالة في تفعيل إجراءات الاتصال بين المجتمع والمؤسسات السياسية والإدارية للدولة ما يؤدي الى تعزيز قدرة النظام السياسي على التغلغل والتعبئة والاستقطاب.

وعليه يمكن تعريف الإدارة الالكتروة بأنّها: " تلك المنظومة المتكاملة والبنية الوظيفية والتقنية المفتوحة، وبذلك هي ذلك الإطار الّذي يشمل كل الأعمال الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال،

[1] المهتدي سوسن زهير، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 25.

[2] حسن محمد الحسن، الإدارة الالكترونية المفاهيم الخصائص المتطلبات، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص42.

والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة أو الإدارة الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين أو الموجهة للأعمال أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة"[3].

الفرع الثاني: التطور التاريخي للإدارة الالكترونية:

يعبّر مصطلح الإدارة الالكترونية عن ذلك التطور النوعي الّذي أفرزته تقنيات الاتصال الحديثة جراء الثورة المعلوماتية الّتي يشهدها المجتمع الدولي وكذا ازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقة المواطن والمؤسسات وربط الإدارات العامة والوزارات عبر آليات التكنولوجيا وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها[4].

فالإدارة الالكترونية مفهوم حديث يعود إلى بداية الستينات عندما ابتكرت شركة IBM(ماكينات التجارة الدولية) المصطلح تعبيرا على فاعلية طابعاتها الكهربائية وكان سبب إطلاق هذا المصطلح لفت نظر الإدارة في المكاتب إلى إنتاج هذه الطابعات عند ربطها بالحاسوب، فالإدارة الالكترونية هي امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة بدءا بإحلال الآلة محل العامل في التخطيط والرقابة بمساعدة الحاسوب[5]، وذلك في سبيل بلوغ الغايات بأقل تكلفة وأسرع وسيلة ممكنة على اعتبار أنّ السياسة العامة العقلانية هي تلك السياسات الّتي تنجز بفاعلية وفي وقت وجيز وبأقل التكاليف ومستجيبة لتطلعات الجماهير العامة، وهذا كلّه يتوقف على مدى ديناميكية إجراءات الاتصال داخل الوحدة الإدارية الأمر الّذي دفع إلى ولوج ميدان الإدارة الرقمية واذي عرف في بداياته تذبذبا بحكم طبيعة الأساليب البسيطة المستعملة في التجسيد العملي للرقمنة.

من ناحية أخرى كشفت الدراسات في مجال الفكر الإداري إلى أنّ مفهوم الإدارة الرقمية عرف في بداياته تذبذبا بحكم طبيعة الأساليب البسيطة المستعملة في التجسيد العملي للرقمنة إلى غاية 1973 أين أُستخدم مصطلح مكتب اللّاورقي في الوم أ في إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي "Digital"، في العام الموالي أي 1974 شرعت مؤسسة زيروكس Xerox Corporation في الترويج لمفهوم الإدارة الالكترونية باعتباره ممثل المكتب المستقبل[6]، ليشهد المفهوم رواجا عام 1995 تحيدا بولاية فلوريدا الأمريكية

[3] سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص21.

[4] بن معلا العمري سعيد، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، أكاديمية نايف للعلوم العربية، الرياض، 2003، ص 14.

[5] نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الالكترونية الاستراتيجية الوظائف المجالات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، 2004، ص-ص:128-130.

[6] العلّاق بشير عباس، الإدارة الرقمية والتطبيق، مركز الدراسات الاستشارية، أبو ظبي، 2005، ص09.

تحديد بهيئة البريد المركزي أين عكس المصطلح إمكانية حصول كل فرد على خدمات من خلال الحاسوب دون الذهاب إلى المؤسسة، بالموازاة مع ذلك عام 1996 بدأت شركة "مايكروسوفت" الأمريكية باستخدام الربط الشبكي بين الحواسب المستخدمة في مؤسساتها (شبكة محلية Reseux local ممّا أدى إلى انتشار شبكة الانترنت العالمي وهو ما ساعد على ظهور الثورة الرقمية الّتي تقودنا إلى عصرنة المعرفة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي الّتي سهلت عمل الإدارة في تعاملاتها[7]. ووفقا لهذا الطرح الإدارة الالكترونية هي محصلة للتقدم في المجالات التقنية وكذا المعلوماتية.

المطلب الثاني: خلفيات التوجه نحو الإدارة الالكترونية

ساهمت العديد من العوامل منها داخلية ومنها خارجية على انتشار استخدامات التكنولوجيا في المجال الإداري أو غيرها من المجالات والّتي تتم الإشارة الى أهمّها فيما يلي:

1-الأحادية القطبية الّتي تشهدها المنظومة الدولية بهيمنة النظام الرأسمالي القائم على الاحتكار وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأسرع وسيلة ممكنة طرح تداعياته على طبيعة المنافسة بين المؤسسات.

2-الإجراءات الإدارية المعقدة والمتشابكة الّتي تضفي الروتين[8]، سواء تعلّق الأمر بتطبيق السياسة العامة أو بعملية بلورة السياسات العامة بحكم أنّ الإدارة تجسّد مصدرا هاما للمعلومات الّتي يحتاجها صنّاع القرار ومتخذيه، وهو ما يتطلب تفصيل إجراءات لتقليص المسافة الإدارية علما أنّها أُطر إجرائية هامة تستلزمها عملية تنفيذ السياسة العامة.

3-تعتبر المعلومات محدّد هام ورئيسي يساعد متخذي القرار على المفاضلة بين مجموع البدائل والتفضيلات المطروحة بشكل يضفي لانتقاء البديل العقلاني الّذي يثبت أفضليته من خلال إمكانية تطبيقه عمليا ويحمل في طياته توافقا إلى حدّ كبير مع الخيار الجماهيري، وهو ما يحتم ضرورة توظيف التطور التكنولوجي ربحا للوقت والجهد مع العلم أنّ صانع القرار سيواجه إما ندرة المعلومات

[7] العلّاق بشير عباس، مرجع سبق ذكره، ص10.

[8] سعيداني علي، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص24.

أو وفرتها ما يتطلب جهود تحليلية كثيفة تقتضي وجود ميكانيزمات تساعد على التمحيص الدقيق والتصنيف والترتيب الجيّد لهذه المعلومات.

4-تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به[9]، فتوظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح المجتمع وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة تتمثل في تحسين أداء المؤسسات ومنحها فرصة الاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي[10].

5-التحول الديمقراطي وما رافقه من إصلاحات مشروطة إدارية، وسياسية واقتصادية واجتماعية.

6-تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين للحصول على خدمات أفضل وأسرع في الوصول إلى المعلومات وقد تدعم هذا الوعي الشعبي بشعور كل مواطن بحقه في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آلية اتخاذ القرار السياسي.

المبحث الثاني: دور الإدارة الالكترونية في ترشيد عملية رسم السياسة العامة:

خص الجزء الثاني من الدراسة الوقوف عند أهم المؤشرات الواجب مراعاتها عند ولوج عالم الرقمنة وإصلاح الجهاز الإداري من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية كآلية تضمن تحسين مستوى الأداء الوظيفي، هذا من جهة ومن جهة أخرى عملية عقلنة السياسات العامة طالما شكّلت هاجسا لدى الدول والحكومات بحثا عن السبل الكفيلة للبلورة خيارات سياسية ذات جدوى تتماشى وتطلعات الجماهير العامة فتسجد البديل في الإدارة الالكترونية وهو ما يتطلب البحث في طبيعة العلاقة بين المتغيّرين أي الإدارة الالكترونية والسياسة العامة وكذا تبيان محدّدات هذه العلاقة، هي نقاط وأخرى تفصّل فيها المطالب الآتية:

المطلب الأول: متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية

تطبيق الإدارة الالكترونية في المرافق العامة للدولة بما يتماشى ومقتضيات تطبيق السياسة العامة بشكل يحسّن القدرة الاستجابة للحكومة حيال القضايا المجتمعية وكذا تفعيل القدرة التوزيعية من خلال التوزيع العادل للموارد والقيم في المجتمع يتوقف على مدى مراعاة عدّة أبعاد باعتبار الإدارة الرقمية عملي معقدة تشمل نظاما متكاملا من المتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الإدارية وعلى رأسها المورد البشري

[9] بوحوش عمار، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص183.
[10] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

فثقل الجهاز الإداري يكمن في مدى كفاءة الموارد البشرية ولهذا كانت عملية الاستثمار في رأس المال البشري خطوة جدّ هامة لا بدّ من مراعاتها ومنحها الأولوية القصوى لخلق القدرة على التكيف مع مستجدات بيئة العمل مع العلم أنّ المنظمة الإدارية نسق مفتوح تتفاعل مع بيئتين: بيئة داخلية عامة شاملة وبيئة خارجية عامة شاملة تعمل على إفراز متغيّرات تؤثر بشكل وبآخر على عمل الأجهزة البيروقراطية، منها الإدارة الالكترونية وموجة التحول نحو الرقمنة الّتي فرضت تداعياتها على الإدارات العامة وكذا الخاصة على حدّ سواء. وعليه في النقاط الموالية على الترتيب سوف تتم الإشارة إلى أهمّ المتطلبات الواجب مراعاتها عند تطبيق الإدارة الرقمية:

أولا: الموارد البشرية:

تقتضي تطبيقات الإدارة الالكترونية وجود موارد بشرية كفوءة تملك مؤهلات وإمكانيات تتوائم ومتطلبات العمل بالتقنية والتكنولوجيا المعلوماتية والرقمية إذ اصحب الاهتمام بالعنصر البشري يتجاوز مرحلة الاختبار والتدريب إلى وجود مراكز أبحاث متخصصة تسهم في سدّ فجوة نقص المعلومات وتسهيل عملية اتخاذ القرارات المناسبة[11].

ثانيا: المحدّد الإداري:

تنحصر المتطلبات الإدارية الواجب مراعاتها عند تطبيق الإدارة الالكترونية في العناصر التالية:

1-ضبط الإطار القانوني اللّازم والمناسب لتطبيق الإدارة الالكترونية.

2-الإصلاح الإداري: إذ يشترط إعادة النظر فيما يتعلق بالتخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الالكترونية وخبراء لتأمين المعلومات وحماية البرامج والتعاملات والوثائق، بمعنى إحداث تغيير جذري في المفاهيم الإدارية والفنية.

3-الاستعانة بقيادات إدارية لها القدرة على إحداث التغيير والتكيف مع مستجدات بيئة العمل تعمل على تطوير وتحفيز العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة والبحث عن الحلول الكفيلة الّتي من شأنها تحسين مستوى الأداء الوظيفي للمنظمة الإدارية ككل.

[11] البيومي حجازي عبد الفتاح، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح دراسة متأصلة في شأن الإدارة الالكترونية التنظيم البناء الأهداف المعوقات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص180.

4-تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية ومختلف الوظائف الحكومية بما يجعلها منسجمة ومبادئ الإدارة الالكترونية.

5-تطوير مختلف شبكات الاتصال بما يتوافق مع بنية التحول الّتي تستدعي شبكة واسعة مستوعبة للكم الهائل من الاتصالات دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى مثل المعدّات.

ثالثا: "المحدّد الاقتصادي:

يتمحور المتطلب الاقتصادي اللّازم للتجسيد العملي للإدارة الرقمية حول فكرة جوهرية تنص على ضرورة الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيجاد مصادر تمويل تتسم بالذيمومة على المستوى المركزي والمحلّي.

رابعا: المحّدد الاجتماعي:

يقوم على خلق تعبئة اجتماعية مستوعبة لضرورة التحول للإدارة الالكترونية لها اضطلاع كاف حول مزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية وهو ما يستدعي الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني وكذا وسائل الإعلام والاتصال"[12].

المطلب الثاني: علاقة الإدارة الالكترونية بالسياسة العامة:

تضمن المطلب الثاني من المبحث الثاني الإشارة الى طبيعة العلاقة الارتباطية بين الإدارة الإلكترونية والسياسة العامة وكيف لها أن تسهم في تعزيز فرص الحصول على بديل عقلاني أثبت أفضليته من مجموع المقترحات المطروحة أمام متخذ القرار:

الفرع الأول: الإدارة الالكترونية وعملية اتخاذ القرار:

تعد مرحلة اتخاذ القرار حلقة هامة من حلقات رسم السياسة العامة حيث تتوقف جودة هذه الأخيرة على طبيعة البديل الّذي وقع عليه الاختيار، غير أنّ هذه العملية الدقيقة تتطلب جهود تحليلية كثيفة بحكم الحاجة الماسة للمعلومات الدقيقة التّي تساعد على تشخيص المشكلة وتحديد أبعادها وخلفياتها والوقوف عند نوعيتها هل هي عامة جوهرية أم ذات طبيعة تخصصية؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى حاجة متخذ القرار إلى

[12] عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص25.

المعلومات والبيانات حول القضية السياسية المطروحة على مستوى الأجندة السياسية للتمكن من ربط أجزاء المشكلة خصوصا إذا أدرجت ضمن الجدول النظامي الأمر الّذي يجعلها سياسة عامة كليّة تستقطب اهتمام مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية فتعدد المقترحات أو التفضيلات لتظهر الحاجة الماسة إلى تقنيات الإدارة الالكترونية الّتي تسهل عملية انسياب المعلومات بطريقة سلسة متجاوزة عقبة تعدد المستويات التنظيمية الّتي يعرفها الجهاز البيروقراطي بصفة عامة، وعليه وفقا لهذه المعطيات يمكن القول أنّ تحديد طبيعة العلاقة بين الإدارة الالكترونية وعملية رسم السياسة العامة وكذا تبيان مدى أهمية الإدارة الرقمية في ترشيد الخيارات السياسية يتضح من خلال النقاط الموالية على الترتيب:

1–تساعد الإدارة الالكترونية في الحصول على المعلومات الدقيقة وتحديد كميتها وسهولة الحصول عليها في الوقت المناسب مع توفير الجهود التحليلية لصانع القرار ومتخذيه على حدّ سواء.

2–تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية معقدة تحتاج إلى دراسة علمية من خلال الاستخدام المناسب لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

3–دعامة القرار هي المعلومة وبالتالي المنطلق الأول لنظم دعم القرار هو إنتاج المعلومات من بيانات المشكلة الّتي يتم اعتمادها لتطوير الحلول البديلة وتقييم نتائجها والمفاضلة بينها للخروج بحلّ مناسب.

4–فالإدارة الالكترونية بديل فعال من شأنه تفعيل إجراءات الاتصال بين السلطات المركزية والهيئات المحلية وهو ما يعطي دفعا لمستوى الأداء المحلّي والرقي بمستوى التنمية المحلية والتنمية الوطنية.

5–تفعيل المبادرة المحلية أو ما يعرف بالمشاركة الشعبية الفاعلة في عملية بلورة السياسات العامة بشكل يجعل هذه الأخيرة نابعة فعلا من صميم البيئة المجتمعية.

6–فالإدارة الالكترونية تضفي الشفافية وكذا المساءلة على عملية رسم السياسات، فضلا عن تفادي ارتفاع تكلفة الانجاز ورفع مستوى الأداء.

7–في تطبيقات الإدارة الالكترونية معالجة لظاهرة البيروقراطية والرشوة الّتي في كثير من الدول أثرت على مصداقية توجهات الدولة والحكومة، وبالتالي اتّساع الهوة بين الحاكم والمحكوم الّتي ينجم عنها خلق أزمة هوية في العديد من المجتمعات.

استنادا لما سلف ذكره فانّ البحث عن المعلومة المناسبة لصنع القرار وترشيده تعتمد بدرجة كبيرة على مدى موثوقية مصدر المعلومة الّتي تعطي الصورة الواضحة والصحيحة لمتخذ القرار عن العمل الّذي سيقوم به، فغياب المعلومة من شأنه أن يتسبب في ارتياب وفشل القرارات ومن ثمّ وجود سياسات عقيمة، فنظم

المعلومات تزود المؤسسات بالاتصالات وأدوات التحليل الّتي تمكنها من أداء دورها فقد أدّت إلى زيادة المعرفة وتعدد البدائل أمام متخذي القرار وتقليل حالة عدم التأكد الّتي تحيط ببيئة صنع القرار[13].

ما دام التحليل قد خصّ الإدارة الالكترونية وعملية اتخاذ القرار وجب الإشارة الى تجربة الدولة الجزائرية في مجال الرقمنة وكيف عززت التحول الالكتروني من مساعي البرامج الوطنية في بلوغ أهدافها، حيث كرّست السلطات العامة الوطنية جهودها في تعميم تطبيقات الإدارة الالكترونية في مختلف المرافق العامة للدولة سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلّي حرصا على اشباع الحاجات العّامة وتحقيق النفع العام، حيث تعدّ عملية رقمنة مصلحة الحالة المدنية في البلدية البداية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 315/15 بمثابة نقلة نوعية في سبيل الارتقاء بالخدمة العمومية[14]، وان كانت البداية الفعلية عام 2011 من خلال اعتماد أول بلدية الكترونية واطلاق وزارة الداخلية المواطن الالكتروني واختصار أرشيف المواطن في رقم واحد يمكنه من استخراج مختلف وثائق الحالة المدنية[15].

دائما في إطار سعي الدولة الجزائرية لقريب المواطن من الإدارة العامة والنهوض بالأداء الوظيفي للمرافق تم رقمنة بطاقة التعريف الوطنية وكذا جواز السفر ورخصة السياقة، ففيما يخص بطاقة التعريف البيومترية أُتخذ هذا الاجراء بموجب المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المتضمّن اعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها[16]، في حين خصّ القانون رقم 05/17 المتعلّق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها تأطير عملية اصدار رخصة السياقة البيومترية[17].

قطاع التعليم العالي هو الآخر لم يكن بمنأى عن التحول الالكتروني الّذي مسّ مختلف القطاعات الجوهرية في الدولة تماشيا مع المستجدات والتطورات الدولية، أين أصبح وجوب رقمنة مؤسسات التعليم العالي في أمرا ملّحا في سبيل تطوير المنظومة التعليمية وتفعيل إجراءات الاتصال بين الأساتذة والطلبة من جهة وتسهيل

[13] لطرش فيروز، الإدارة الالكترونية وتأثيراتها في عملية اتخاذ القرار، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 20، 2014، ص132.

[14] المرسوم التنفيذي رقم 315/15، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، المتعلّق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 68، 27 ديسمبر 2015.

[15] قاشي علال وعشير جيلالي، أهمية الإدارة الالكترونية في تقديم الخدمة العمومية في سياق قواعد قانونية منظمة لذلك، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021، ص 100.

[16] المرسوم الرئاسي رقم 143/17، المؤرخ في 18 أفريل 2017، المحدّد لكيفيات اعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية، العدد 25، 19 أفريل 2017.

[17] القانون رقم 05/17، المؤرخ في 16 فيفري 2017، المعدّل والمتمم للقانون رقم 14/01، المؤرخ في 19 أوت 2001، المتعلّق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية، العدد 12، 22 فيفري 2017.

الإجراءات الإدارية للطلبة من جهة أخرى (مثلا التسجيلات الجامعية عن بعد)، وازدات الضرورة للرقمنة في مرفق التعليم العالي تحديدا مع بداية جائحة كورونا أين تمّ تكييف أنظمة المؤسسات الجامعية وتزويدها بأرضية رقمية تقدم للطالب ما يحتاجه من محاضرات وتطبيقات حرصا على نجاح المسار الدراسي والتكويني للطالب سواء في التدرج أو ما بعد التدرج وكذا تحسين مستوى التعليم العالي والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

الاقتصاد الوطني هو الآخر مستّه موجة التحول الالكتروني خصوصا وأنّ الرقمنة مردّها الى تداعيات العولمة بالأخصّ العولمة الاقتصادية على اعتبار أنّ العولمة مفهوم اقتصادي أكثر منه سياسي واجتماعي وثقافي، وعليه التجارة الالكترونية كان الطابع الغالب على المعاملات الاقتصادية والسبيل للترويج للمنتوجات الصناعية والحصول على ميزة تنافسية خصوصا في ظلّ جائحة كوفيد 19 وان لم تجد الأرضية المهيأة لذلك من شبكة الاتصالات، مستوى تدفق الأنترنت، مستوى الربط بالأنترنت غير أنّها أصبحت البديل الفعّال في ظلّ إجراءات الحجر المنزلي الّتي اتخذتها السلطات العامة في سبيل الحفاظ على النظام العام والصحة العمومية.

قطاع العدالة لم يستثنى من موجة التحول الرقمي الّت تشهدها الدولة الجزائرية حيث تجلّت ملامح الإدارة الالكترونية على مستوى الجهاز القضائي من خلال استحداث منظومة معلوماتية مركزية متكاملة للمعالجة الآلية للمعطيات المتعلّقة بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا نشاط كافة الجهات القضائية على اختلاف درجاتها وفقا للقانون رقم 15/03 المتعلّق بعصرنة العدالة[18]، وقد عزز ذلك بإنشاء المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل لأجل السهر على إدارة وتسيير مختلف الأنظمة المعلوماتية المستحدثة[19].

دائما في نفس السياق وجب التنويه الى توظيف تقنية المحادثة المرئية عن بعد خلال الإجراءات القضائية سواء في جلسات التحقيق والمحاكمات الوطنية والدولية كذلك اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الالكتروني في المجال القضائي[20].

الفرع الثاني: آليات تفعيل التحول نحو الإدارة الالكترونية:

[18] القانون رقم 03/15، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلّق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، السنة الثانية والخمسون، 10 فيفري 2015.

[19] الشكير أيوب، الإدارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص 296.

[20] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

سبقت الإشارة إلى أنّ العصرنة والتطور التكنولوجي له دور فعّال في عملية صنع السياسات العامة من خلال تقليص الوقت والجهد والتكلفة ما يجسّد الاستجابة السريعة والديناميكية للمطالب المجتمعية، غير أنّ ذلك يرتهن التطبيق العملي لمؤشرات الإدارة الرقمية:

التحول الالكتروني بحاجة كخطوة أولية الى وجود إرادة سياسية قوية ذات كفاءة وذات ميول للتغيير الجذري الراديكالي، وبالعودة لمشروع الجزائر الالكترونية ورقمنة الحالة المدنية في البلديات الجزائرية يعكس وجود توجه جاد نحو التغيير وان كانت هناك بعض المعيقات العملية غير أنّ المبادرة تثمن خصوص في وضع دولي أصبت فيه الرقمنة مؤشرا هام من مؤشرات قياس مستوى التنمية بالدول وكذا محدّد لمكانة الدولة في سلم القوى الدولي.

ضرورة توفير خدمة الأنترنت لكافة الإدارات والأقسام في المؤسسات والمراكز الحكومية بما يسهل عمل الإدارة الالكترونية، وهو ما يتوقف على مدى توسيع شبكات الربط وجودتها.

التغيير في كيفية عمل وأداء الحكومة وكذا وجود المشاركة النشطة بين الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص والقطاع المدني، وهو ما يلقي المسؤولية بدرجة كبيرة على هذه الأخيرة باعتبارها تشكل مؤسسات المشاركة السياسية إلى جانب الأحزاب السياسية.

الشروع بتطبيق نظام الإدارة الالكترونية بالمرافق العامة للدولة باعتبارها أنسب الحقول التطبيقية لهذا النظام[21]، حيث يتم ذلك من خلال الإعداد المسبق لعملية التحول للعمل بنظام الإدارة الالكترونية وكذا دراسة تفضيلية للأجهزة الحكومية وخدماتها[22]، وهو ما يستوجب أن تعزز هذه المرحلة بوجود ترسانة قانونية تؤطر عملية التحول نحو الإدارة الالكترونية.

وجود التأهيل الكافي داخل الإدارات بما يستجيب لمتطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية[23]، وذلك من خلال التخطيط الجيّد لإعداد العاملين وتهيئتهم نحو التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية من خلال عقد الدورات التدريبية اللّازمة لتثقيفهم، وهنا وجب الإشارة الى أنّ نوعية الثقافة السياسية السائدة داخل

[21] حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها على الدول العربية/ رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2007، ص125.

[22] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[23] بن حليمة ليلى، تأثير الإدارة الالكترونية على أداء المرفق العام في الجزائر، المؤتمر العلمي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع وتحديات آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسلية، 27-28نوفمبر 2018، ص13.

المنظمة الادارية والّتي قد تشكّل عائقا أمام التغيير والانفتاح، خصوصا إذا طغى نمط ثقافة اللّامبالاة أو التبلد أو العزوف السياسي الرافضة للتغيير الجذري الراديكالي.

تخصيص مبالغ مالية تتناسب وأهمية التحول إلى عالم التكنولوجيا والاتصالات الحديثة[24]، خصوصا وأنّ ضعف المخصصات المالية الموجهة لمشاريع الإدارة الالكترونية من أهمّ المعيقات الّتي تعترض عملية الرقمنة.

الخاتمة:

وفقا للدراسة الّتي خصّت تسليط الضوء على الإدارة الالكترونية ودورها في ترشيد السياسة العامة وكذا تحديد الآليات الكفيلة بتفعيل تطبيقاتها كمدخل بديل أثناء عملية اتخاذ القرار وصنعه ثمّ التوصل الى نتيجة مفادها:

نجاح عملية التحول التكنولوجي وبلوغ مرحلة متقدمة تضاهي وتنافس دول المنشأ أي الدول المالكة لتقنيات التحول الرقمي يستوجب الاهتمام الجاد من طرف السلطات العامة بالبحث العلمي والتطوير باعتباره أساس تعميم التحول الرقمي في مختلف القطاعات الحكومية وهو السبيل لتجاوز مشكلة ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا الّتي طالما شكلّت هاجسا لدى الدول النامية خصوصا وأنّ الإدارة الالكترونية عصبها المحرّك هو المعرفة العلمية.

بناء على ذلك يتبيّن أنّ الحكم على مدى عقلانية سياسة عامة معيّنة في أيّ مجال اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا باعتماد مؤشر الإدارة الالكترونية يتوقف على درجة ومستوى التجسيد العملي للتوصيات التالية:

1-منظومة قانونية محكمة تخصّ الأعمال الالكترونية بصيغة تضمن ممارستها بطريقة مضمونة تدعم ثقة المجتمع في تكنولوجيا المعلومات خصوصا في ظلّ تفشي ظواهر تتعلّق بالأمن المعلوماتي على رأسها الجريمة الالكترونية.

2-إعادة هندسة السياسات الوطنية والبيئية التشريعية التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات بصياغة سياسات وطنية إقليمية واضحة وإيجاد جهود وبرامج استراتيجية تحقق تنمية وطنية.

3-بنية تحتية ذات مستوى عال سواء تعلّق الأمر بالبنية المادية من أجهزة ومعدّات وشبكات الاتصال أو البنية البشرية من خلال الكفاءات البشرية المؤهلة لأجل التوظيف الجيّد لتكنولوجيا المعلومات.

[24] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية:

القانون رقم 03/15، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلّق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، السنة الثالثة والخمسون، 10 فيفري 2015.

القانون رقم 05/17، المؤرخ في 16 فيفري 2017، المعدّل والمتمم للقانون رقم 14/01 المؤرخ في 19 أوت 2001، المتعلّق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية، العدد 12، 22 فيفري 2017.

المرسوم الرئاسي رقم 143/17، المؤرخ في 18 أفريل 2017، المحدّد لكفيات اعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية، العدد 25، 19 أفريل 2017.

المرسوم التنفيذي رقم 315/15، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، المتعلّق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 68، 27 ديسمبر 2015.

ثانيا: الكتب:

بن معلا العمري سعيد، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، أكاديمية نايف للعلوم العربية، الرياض، 2003.

بوحوش عمار، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.

البيومي حجازي عبد الفتاح، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح دراسة متأصلة في شأن الإدارة الالكترونية التنظيم البناء الأهداف المعوقات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

حسن محمد الحسن، الإدارة الالكترونية المفاهيم الخصائص المتطلبات، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2005.

سعيداني علي، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص24.

العلّاق بشير عباس، الإدارة الرقمية والتطبيق، مركز الدراسات الاستشارية، أبو ظبي، 2005، ص09.

المهتدي سوسن زهير، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الالكترونية الاستراتيجية الوظائف المجالات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، 2004.

ثالثا: الرسائل والمذكرات:

حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها على الدول العربية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2007، ص125.

عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

رابعا: المقالات:

قاشي علال وعشير جيلالي، أهمية الإدارة الالكترونية في تقديم الخدمة العمومية في سياق قواعد قانونية منظمّة لذلك، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021، ص 100.

لطرش فيروز، الإدارة الالكترونية وتأثيراتها في عملية اتخاذ القرار، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 20، 2014.

خامسا: أشغال الملتقيات:

بن حليمة ليلى، تأثير الإدارة الالكترونية على أداء المرفق العام في الجزائر، المؤتمر العلمي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع وتحديات آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسلية، 27-28 نوفمبر 2018.